

على الخلاف

أولك الكلام وآخره

إبراهيم الأمين

يحار المرء في كيفية التعامل مع محكمة، أقامها أصحابها بحجة كشف قتلة رفيق الحريري ومحاكمتهم، فإذا بها تنتهي نسخة عن محكمة المطبوعات. وإذا كان الاتهام الذي قامت عليه، هو محاولة تقويض ثقة الجمهور بها كمؤسسة عدالة، فهي بعد كل ما من، لم تُبق على ثقة إلا قلة قليلة، من المستفيدين مباشرة من وجودها. وهؤلاء ينحصرون اليوم في قضاة ومحامين وموظفين يمضون تقاعدهم المبكر على حساب الشعب اللبناني وكرامة أهله.

السقف المرتفع، والتهويل والتهديد، ثم استخدام لغة الوعيد طوال الوقت، لم تكن ينفع أهل المحكمة في تعديل



**ستحمل مسؤوليتك
دعوة الناس إلى جمع عشرات
الوفد الدولارات، لإرسالها إلى من
يحملون مشاعل الحرية**

موقف من لا يخشى أسبادهما، ولا هي وفرت لنفسها ما تعتقده أدلة لإدانة يقبلها الجمهور قبل المعنيين والمتضررين. وظل ممثل الادعاء أشبه بمهرج من الصنف الرديء، بينما لعب القاضي دور سادته في مجلس الأمن الدولي، مانحاً نفسه تفوقاً أخلاقياً من دون سند. لكن الذي أساء إلى نفسه وإلى مهنته، هو من قبل تولى مهمة الدفاع رغماً عن المتهم. فلا هو أفاد ولا استفاد. اللهم إلا إذا أقنع نفسه بأن موقفاً أخلاقياً باهتاً يعفيه من عبء خيانة أصول العدالة.



وفوق كل ذلك، يتصرف فريق المحكمة في لاهي، كأنه يقوم بدور إصلاحي وإرشادي. يظن، عن «هبل» أو ثقة منقوخة بالنفس، أنه يحمل مفتاح



للمرة الأولى محكمة دولية تدين وسيلة إعلامية «الخبار» تنتصر للصحافة

«هز العصا» على مين؟

يُدرك بعض القضاة في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان خطورة استهدافهم الوسائل الإعلامية، إذ إنهم يعلمون أن هذه المحكمة تعمل لفترة محدّدة بثلاث سنوات (قابلة للتمديد)، بينما يمكن أن يلاحق الإعلام القضاة الذين يصدرون أحكاماً جائرة مدى الحياة. وبالتالي يبدو أن سياسة المحكمة لم تكن إدانة تلفزيون «الجديد» وجريدة «الخبار»، بل تهديدهما عبر تبرئتهما بعد قيامهما باستئناف الحكم الصادر بحقهما. لكن بينما قامت الزميلة كرمي خياط من خلال وكيلها القانوني باستئناف الحكم الصادر بحقها، وصدر بالتالي حكم البراءة، سيمتنع الأمين عن استئناف الحكم الصادر بحقه ويحق «الخبار» بسبب قرار القاضي نيكولا ليتييري فرض محامٍ عليهما من دون رضاهما، في مخالفة واضحة لحقوق الإنسان.

على أي حال، سعت المحكمة منذ صدور حكم الإدانة بحق الأمين إلى إقناعه بمنح الإذن للمحامي المفروض عليه من خارج إرادته لاستئناف الحكم. لذا، تأخرت تلاوة العقوبة بحق «الخبار» والأمين لأكثر من شهر فشلت خلاله كل المساعي التي دعت رئيس تحرير «الخبار» إلى الرضوخ لجبروت «المجتمع الدولي» الذي يستخدم هزّ العصا.

يبدو أن أحد أهم إنجازات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان يتجسد بالاعتداء على حرية الصحافة اللبنانية عبر إدانة جريدة وتغريم رئيس تحريرها بجرم التحقير

صدر أمس القرار من ملعب كرة السلة للمقر الرئيسي السابق للاستخبارات الهولندية (المقر الحالي للمحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري): تغريم رئيس تحرير جريدة «الخبار» إبراهيم الأمين مبلغ 20 ألف يورو وتغريم «الخبار» «تحقير المحكمة» من خلال نشر أسماء وصور بعض المتعاونين مع جهودها الرامية إلى اتهام مقاومين «شيعية» (كما وصف المدعي العام الدولي المتهمين خلال مرافعته التمهيديّة) باغتيال الحريري. لكن قد لا تكون أبرز إنجازات «محكمة الفتنة» المذهبية تصويب سهامها على من حرر لبنان من الاحتلال الإسرائيلي ومن يُهدد أمن الكيان الصهيوني، بل إن أهم ما قامت به هذه المحكمة هو نسف ما بقي من صدقية «العدالة الدولية». وقد أتاحت هذه المحكمة كشف الاستخدام

السياسي لآليات العدالة الدولية لتحقيق مآرب «المجتمع الدولي»، وذلك من خلال الآتي: أولاً تحديد اختصاصها القضائي، حيث إن أول محكمة دولية تقاضي مرتكبي جرائم الإرهاب لا يشمل اختصاصها مقاضاة المسؤولين عن أضخم الجرائم الإرهابية وأكثرها إيذاءً للبشر (وبالحد الأدنى للرجل الأبيض) مثل اعتداءات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة، أو تفجيرات محطات سكك الحديد في لندن ومدرّيد، ولا هجمات الإرهابيين على المدنيين في باريس وبروكسيل ونيس. لا لا أبداً... يقتصر عمل أول محكمة دولية لمقاضاة الإرهاب على جريمة واحدة (وجرائم أخرى فقط إذا ثبت تلازمها مع تلك الجريمة)، وهي الاعتداء الأثم الذي تعرض له الرئيس الحريري وراح ضحيته 23 شخصاً في منطقة السان جورج يوم 14 شباط 2005.